

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

التقرير (4)

بإعال اللجنة الشؤون المالية والاقتصادية
ويجوز له جدول أعمال اللجنة العادية
مع إعطائه مهلة الاستعجال

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ: ١٣ صفر 1439هـ

الموافق: ٢ نوفمبر 2017م

علي بن
٢٠١٧/١١/١٥

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الرابع للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحين
بقانونين بشأن منح مكافآت مالية للحاصلين على درجة الدكتوراه والماجستير،
(أحدهما محال بصفة الاستعجال)

برجاء عرضه على المجلس المقرر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98)

من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

الحميدي بنوم السبيعي



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

-1-

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

التاريخ ١٣ صفر 1439هـ
الموافق: ٢ نوفمبر 2017م

التقرير الرابع

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

- 1- الاقتراح بقانون بمنح مكافآت مالية للحاصلين على درجة الدكتوراه و الماجستير ، المقدم من السيد العضو / عسكر عويد العنزي
- 2- الاقتراح بقانون في شأن منح مكافأة مالية للحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه ، المقدم من السادة الاعضاء / عبد الله فهاد العنزي، ثامر سعد الظفيري، خالد محمد العتيبي ، د. حمود عبد الله الخضير، أسامة عيسى الشاهين (الحال بصفة الاستعجال)

الإحالة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون الأول بتاريخ 2017/3/5، والثاني بتاريخ 2017/4/16، وذلك لدراستهما وتقديم تقرير بشأنهما إلى المجلس.

اجتماع اللجنة :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2017/10/30 .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

-2-

موضوع الاقتراحان بقانونين :

تبين للجنة أن الاقتراحين بقانونين متشابهان من حيث الفكرة وهي زيادة المكافأة الشهرية لحملة درجة الماجستير إلى (200) دينار كويتي، والدكتوراه إلى (400) دينار كويتي .

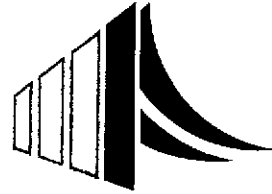
إلا أنه تبين للجنة أنهما اختلفا في تحديد الشريحة المستحقة لهذه الزيادة ، إذ حدد الاقتراح بقانون الأول هذه الزيادة للموظفين الكويتيين العاملين بالوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة والعسكريين من قوة الشرطة والجيش والحرس الوطني والعاملون في القطاع الخاص الخاضعين للقانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية ، في حين أن الاقتراح بقانون الثاني استبعد شريحة الكويتيين العاملين في القطاع الخاص من هذه الزيادة .

كما استثنى الاقتراحين بقانونين أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات الخاصة والكليات العسكرية والباحثون العلميون في معهد الكويت للأبحاث العلمية من هذا الحكم.

كما نصا على أن تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ هذه الأحكام من الاحتياطي العام للدولة وعلى إلغاء أي حكم يخالف هذه الأحكام .

الهدف من الاقتراحين بقانونين – حسبما ورد في مذكراتهما الإيضاحية – هو رفع قيمة

المكافأة التي أقرتها الدولة لحملة هذه الدرجات العلمية الرفيعة تماشياً مع زيادة الأعباء المعيشية وارتفاع الأسعار ، هذا بالإضافة إلى تشجيع المواطنين نحو الاستزادة في تحصيل العلوم.



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

-3-

عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن الاقتراحين بقانونين جاءا بفكرة نبيلة، إلا أنها رأت أن الاقتراح بقانون الثاني لا يتوافق مع أحكام الدستور وذلك من خلال التمييز فيما بين شريحة العاملين بالقطاع الحكومي والعاملين بالقطاع الخاص باعتباره لم يشمل العاملين في القطاع الخاص ضمن المستحقين للمكافأة المالية ، أما فيما يتعلق بالاقتراح بقانون الأول فقد رأت اللجنة موافقته لأحكام الدستور .

وأوردت اللجنة ملاحظة على الاقتراح بقانون الأول وهي ضرورة التأكد من مدى اعتماد الشهادات العلمية للحصول على المكافأة المالية.

رأي اللجنة (التصويت) :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى :

- الموافقة بأغلبية الحاضرين من أعضائها (3-1) على الاقتراح بقانون الأول .
- عدم الموافقة بإجماع الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون الثاني .

رأي الأقلية :

انبنى رأي الأقلية غير الموافقة على الاقتراح بقانون الأول لعدم الدستورية ، كما رأت الأقلية عدم جدية الجهات المختصة في الكشف عن حملة الشهادات العلمية غير المعتمدة .

State of Kuwait



دولة الكويت

-4-

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما
تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية.

مقرر اللجنة

طلال سعد الجلال

* المرفقات :

- مرفق رقم (1) : نسخة من الاقتراحين بقانونين .

٤

مرفق رقم (1)
نسخة من الاقتراحين بقانونين

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بمنح مكافآت مالية للحاصلين على درجة
الدكتوراه والماجستير، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على
مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

عسكر عوييد العنزي



يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

٢١٥ / ١٧١٠٢٠١٥

اقتراح بقانون
بمنح مكافآت مالية للحاصلين
على درجة الدكتوراه والماجستير

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم المؤرخ ١٩٧٩/٤/٤ وتعديلاته،
- وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

" يمنح الموظفون الكويتيون العاملون بالوزارات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة والعسكريون من قوة الشرطة والجيش والحرس الوطني والعاملون في القطاع الخاص الخاضعون للقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ المشار إليه مكافأة مالية شهرية قدرها أربعمائة دينار كويتي للحاصلين على درجة الدكتوراه ومائتا دينار كويتي للحاصلين على درجة الماجستير من الجامعات المعتمدة لدى وزارة التعليم العالي بدولة الكويت.

ويستثنى من حكم الفقرة السابقة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والكليات العسكرية والباحثون العلميون بمعهد الكويت للأبحاث العلمية "

(مادة ثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

✓



State of Kuwait

دولة الكويت

(مادة ثالثة)

تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

(مادة رابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بمنح مكافآت مالية للحاصلين
على درجة الدكتوراه والماجستير

عنيت دولة الكويت بمنح الحاصلين على درجة الدكتوراه مكافأة شهرية مقدارها (٣٠) دينار منذ عام ١٩٧٥، ورغم مرور زمن طويل على منح هذه المكافأة فإن مقدارها لم يتغير نحو الزيادة.

لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون لزيادة مكافأة الحاصلين على درجة الدكتوراه والماجستير للعاملين في الجهات الحكومية والعسكريين من قوة الشرطة والجيش والحرس الوطني والعاملين في القطاع الخاص الخاضعين للقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ تشجيعاً لهم لدأبهم على مواصلة الإستزادة من العلوم والمعرفة كل في مجال تخصصه.

وقد حدد هذا الاقتراح بقانون المكافأة بمائتي دينار شهرياً للحاصلين على درجة الماجستير وأربعمائة دينار للحاصلين على درجة الدكتوراه، واشترط لتقاضياها أن يكون الموظف قد حصل على درجة الدكتوراه أو الماجستير من جامعة معترف بها من وزارة التعليم العالي بدولة الكويت. وقد تضمنت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى حكماً يقضي بعدم سريان هذه المكافأة على أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والكليات العسكرية - كلية سعد العبدالله للعلوم الأمنية، كلية علي صباح السالم العسكرية - والباحثون العلميون حيث أن كوادرمهم المالية توفر لهم مكافآت ومزايا مالية.

ونصت المادة الثانية على أن يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون ومؤدى ذلك إلغاء كل نص أياً كان موضعه سواء في قانون أو في أداة أدنى من ذلك بمنح مكافأة للسبب ذاته (الحصول على درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه)، بحيث يمتنع الجمع بين المكافأة التي يقرها هذا القانون وأي مكافأة أخرى تمنح للسبب ذاته.

٩

State of Kuwait



٢٩٣ / ٤٦٤
دولة الكويت

١٦ إبريل ٢٠١٢

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ..

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن منح مكافأة مالية للحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية ..

مقدمو الاقتراح

ثامر سعد الظفيري

عبدالله فهاد العنزي

عضو مجلس الأمة

د. حمود عبدالله الخضير

خالد محمد العتيبي

أسامة عيسى الشاهين

بحال (ال) لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويعوزع على الأعضاء
مع إعطائه لهفة الاستعجال

اقتراح بقانون
في شأن منح مكافأة مالية
للحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الحرس الوطني والمعدل بالقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٦،
- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية والمعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٣،
- وعلى المرسوم في شأن نظام الخدمة المدنية الصادر في ٤ إبريل سنة ١٩٧٩،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

يُمنح الموظفون الكويتيون بالوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والعسكريون من قوة الشرطة والجيش والحرس الوطني والعاملون في الجهات الحكومية مكافأة شهرية مقدارها أربعمئة دينار للحاصلين على درجة الدكتوراة ومئتان دينار للحاصلين على الماجستير من الجامعات المعتمدة لدى وزارة التعليم العالي بدولة الكويت.



دولة الكويت

State of Kuwait

ويُستثنى من حكم الفقرة السابقة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم
التطبيقي والتدريب والجامعات الخاصة والكليات العسكرية والباحثون والعلميون بمعهد الكويت
للأبحاث العلمية.

(المادة الثانية)

تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
في شأن منح مكافأة مالية
للحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراة

عنيت الدولة بمنح الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراة مكافأة شهرية إلا أنه ورغم مرور زمن طويل على منح هذه المكافأة فإنها لم تتغير نحو الزيادة ونظراً لزيادة الأعباء المعيشية وارتفاع الأسعار، وتشجيعاً لهم لمواصلة الاستزادة من العلوم والمعرفة وخصوصاً أن بعضاً منهم قد حصل على الماجستير على نفقته الخاصة.

ونظراً لزيادة الحاصلين على هذه الدرجة العلمية الرفيعة، لذلك روعي تقديم هذا الاقتراح بقانون لزيادة مكافأة الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراة في الجهات الحكومية والعسكريين في الجيش والشرطة والحرس الوطني، والعاملين في القطاع الخاص، مع استثناء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والجامعات الخاصة بدولة الكويت والكليات العسكرية والباحثون والعلميون بمعهد الكويت للأبحاث العلمية، مع أخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
التقرير رقم (4)

التقرير (الرابع) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن
الاقتراحين بقانونين بشأن منح مكافآت مالية للحاصلين على درجة
الدكتوراه والماجستير .

إعداد : أ. / خالد عبدالرحمن المطيري

مراجعة : أ. / عمر عبداللطيف العجيل